عوامل تغيير سياسات الأمن القومي الأمريكي وملامح تحولاتها

د. عبدالكريم حميد بريهي*

المقدمة :

اتخذت إدارة الرئيس جورج بوش في مدة رئاسته الأولى من أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001م قوة دفع أساسية لتطوير بعض المفاهيم والأفكار الخاصة بالأمن القومي الأمريكي ، كان لها تأثيرها في أنظمة عمل مختلف المؤسسات والأجهزة الأمريكية المعنية بالأمن القومي. وكانت إحدى نقاط الجدل المركزية ما أسمي بـ "عقيدة بوش" أو "مبدأ بوش"، الذي تأسس في جوهره على مفهوم "الحرب الإجهاضية". وقد تبع تلك التطورات تصاعد الأهمية النسبية لدور وزارة الدفاع على حساب وزارة الخارجية ، وتقديم القوة المسلحة على الدبلوماسية.

إلا أن السنة الأولى من إدارة بوش الثانية قد شهدت تراجعاً نسبياً في قوة اندفاع تلك الإدارة في تطبيق سياساتها السابقة (الحرب الإجهاضية ، العمل الأحادي) ، مما يدفع للتساؤل عن مدى استمرار سياسات الأمن القومي التي ميزت إدارة بوش الأولى، ومدى تأثير تلك السياسات على مفاهيم الأمن القومي الأمريكي في ظل الإدارة الثانية؟

* جامعة عدن - كلية التربية / صبر - قسم الجغرافيا.

وعليه ، فإن الفكرة الرئيسة التي يطرحها البحث تستند على أن هناك تغيراً حقيقياً في سياسات الأمن القومي في مدة إدارة بوش الثانية ، وأن هذا التغير لا يعني تحولاً تاماً عن استراتيجية الأمن القومي خلال مرحلة الإدارة الأولى التي أعقبت أحداث 11 أيلول/سبتمبر، بمعنى أن منظومة سياسات الأمن القومي لم تعد نسخة مطابقة لمنظومة سياسات الأمن القومي السابقة لأحداث 11أيلول/سبتمبر ، كما أنها لم تظل رهينة الأفكار التي استحدثت بعد تلك الأحداث مباشرة.

وفي ضوء ذلك ، يمكن دراسة سياسات الأمن القومي الأمريكي خلال الفترة الثانية لإدارة بوش من خلال محورين أساسيين ، أولهما : العوامل الدافعة باتجاه التحول في سياسات الأمن القومي الأمريكي في ظل إدارة بوش الثانية ، وثانيهما: ملامح التحول في سياسات الأمن القومي الأمريكي خلال تلك الفترة.

أولاً : العوامل الدافعة باتجاه التحول في سياسات الأمن القومي الأمريكي

هناك مجموعة من العوامل والمستجدات المهمة التي شكلت محددات مهمة دفعت في اتجاه إدخال الكثير من التعديلات على سياسات الأمن القومي الأمريكي في الفترة الثانية لإدارة الرئيس جورج بوش، يمكن أن ندرج أبرز هذه العوامل على النحو الآتي:

1- التحولات في بيئة الأمن القومي الأمريكي :

مما لاشك فيه أن ظروف وتوقيت صناعة الاستراتيجية يؤثران في تركيبتها ومكوناتها الداخلية ، ويتوافق ذلك بشكل كبير مع ما استقر عليه الأدب النظري بشأن بيئة صنع القرار في وقت الأزمة، فالاستراتيجية التي يتم صياغتها في أوقات الاستقرار تختلف عن الاستراتيجية التي يتم صياغتها في أجواء الأزمة، وتؤدي الأزمة أدواراً محددة في صياغة الاستراتيجية حيث يتم صياغتها في لحظات ضاغطة على صانع القرار، وتكون الاستراتيجية في هذه الحالة متأثرة بالأزمة الطارئة وما تفرضه من أفكار جديدة على عقل صانع القرار، فضلاً عن تأثرها بالمعتقدات السابقة لصانع القرار وما

تفرضه من قرارات نمطية جاهزة سلفاً، وبالحالة الداخلية التي تفرض ضغوطاً قد تؤدي إلى إغراق صانع القرار في أجواء الأزمة.[1]

وعليه فإن الأزمة التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001م قد شكلت أحد عوامل التحول في سياسات الأمن القومي في الفترة الثانية لإدارة الرئيس بوش، حيث ركزت الوثائق الأمريكية المتعلقة بالأمن القومي على مفهوم الحرب على الإرهاب باعتباره المفهوم المركزي للأمن القومي الأمريكي[2]، ومن ثم اتسمت " استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية 2002م " بتوجه هجومي صارخ على الواقع الدولي.[3]

وقد لعبت المعتقدات السابقة لصناع القرار دوراً كبيراً في التحولات التي شهدتها سياسات الأمن القومي الأمريكي، فالكثير من تلك السياسات قد تأثرت بالأفكار الجاهزة للمحافظين الجدد الذين سيطروا على مواقع مهمة في إدارة الرئيس بوش.[4] فتحالف اليمين الأمريكي والأصولية الإنجيلية الذي ساهم في انتخاب الرئيس بوش الابن عام 2000م والذي بدوره أحاط نفسه بعدد من أعلام التحالف المتشدد ــ قد اتخذ من أحداث 11 سبتمبر 2001 فرصة وذريعة لتكريس القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية لصالح معتقداته ، وليتبنى سياسة دولية أحادية استباقية تخضع العالم للإرادة الأمريكية تحت مظلة الحرب على "الإرهاب".

أما بشأن تأثير الحالة الداخلية في صياغة سياسات الأمن القومي الأمريكي في إدارة بوش الأولى، فقد تم صياغتها في ظل حالة توافق عام وشبه إجماع ، وقد تجسد ذلك في إعطاء الضوء الأخضر لإدارة بوش في تنفيذ سياساتها والتي تمثلت بالكثير من الأحداث الدولية منها عدم الالتزام بالشرعية الدولية واحتلال العراق.

وهكذا نجد أن الفترة الأولى من إدارة الرئيس بوش قد اتسمت بقدر كبير من المفاجأة على أثر أحداث 11 سبتمبر 2001م ، وهو ما كشفت عنه الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي وما تسرب من معلومات العسكريين الأمريكيين ، وما أفصح

عنه آراء وكتاب ــ أقطاب المحافظين الجدد ــ وكلها تحدثت عن الضربة العسكرية الاستباقية ، العدو المحتمل وتغيير العالم العربي من الداخل ، وإعادة رسم خريطة الأوضاع الإقليمية للشرق الأوسط ، وصولاً إلى اعتبار العراق بعد الاحتلال العسكري مجرد خطوة أولى لما بعدها ليكون حسب قول بوش ــ نموذجاً ملهماً يتكرر في المنطقة.[5]

أما الفترة الثانية من إدارة الرئيس بوش التي بدأت في عام 2004م ، فقد بدأت وسط بيئة أمنية تتسم بقدر من الاستقرار النسبي الناتج عن استيعاب صدمة سبتمبر ، وفي ظل أجواء مختلفة ، نتيجة لتظافر مجموعة من العوامل والمستجدات التي ألقت بظلالها على صياغة سياسات الأمن القومي الأمريكي في اتجاه إدخال الكثير من التعديلات المهمة، وكان من أبرز هذه العوامل والمستجدات الأفكار التي طرحها الحزب الديمقراطي ومرشحه (جون كيري) في انتخابات الرئاسة 2004م والتحولات في الرأي العام حول قضايا الأمن القومي، والأوضاع الضاغطة والخطيرة في العراق، فضلاً عن الأفكار الجديدة بشأن الأمن القومي وغيرها من العوامل.

2ـ الاستراتيجية البديلة التي أطلقها الديمقراطيون للأمن القومي :

طرح الديمقراطيون استراتيجية للأمن القومي مضادة لاستراتيجية الرئيس بوش لعام 2002م ، فتحت عنوان " الدولة التقدمية : استراتيجية ديمقراطية للأمن القومي " أكدت هذه الاستراتيجية على أن " الرئيس بوش في كثير من المجالات يقود الولايات المتحدة في الاتجاه الخطأ فيما يتعلق بالأمن القومي ، وأنه بالتركيز الشديد على القوة العسكرية ، فإن الإدارة تتخلى عن مسؤولياتها بتعميم استراتيجية سياسية واقتصادية فاعلة وبعيدة المدى لتغيير الأوضاع التي تنمو فيها الأصولية الإسلامية ، والتي تشكل مصادر محتملة لظهور تهديدات جديدة لأمننا القومي "[6]. ثم عرضت استراتيجية الديمقراطيين جوانب الفشل في استراتيجية بوش لعام 2002م ، شملت خمسة جوانب هي: [7]

1- التكاليف المرتفعة للعمل الانفرادي (The High costs of Unilateralism)
(الحرب في أفغانستان والعراق)

2- خطة طريق بدون نتائج واضحة The Road Map to Now here
(الصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي)

3- الاعتماد الزائد على القوة العسكرية Over reliance on Military force

4- ضعف التركيز على قضية الانتشار النووي والأمن الداخلي
Weak focus on Proliferation , Home land security

5- القيادة المهتزة في الخارج Faltering Leadership Abroad

وقدم الديمقراطيون استراتيجية بديلة أطلقوا عليها "الدولة التقدمية" Progressive Internationalism شملت ست أولويات أساسية هي : دعم الديمقراطية في الخارج ، منع الإرهابيين والأنظمة الخطيرة من حيازة أسلحة التدمير الشامل، سد الفجوات في الدفاع عن الوطن، تطوير الجيش الأمريكي واستخدامه بفعالية أكثر، تقوية تحالفات أمريكا الاستراتيجية ، وأخيراً استعادة القيادة الاقتصادية العالمية.(8)

هذه الاستراتيجية الواسعة للأمن القومي والأكثر شمولاً من استراتيجية إدارة بوش، تنطلق من تصور أكثر تكاملاً للعلاقات الدولية، لا يختزل الأمن القومي من البُعد العسكري ــ الأمن الضيق ــ وهذا الاختلاف فيما بين الاستراتيجيتين حول الدور العالمي للولايات المتحدة يعود بجذوره إلى الجدل بشأن "الانعزالية" و "التدخلية" ، وهو جدل له أدبياته في الفكر السياسي الأمريكي.

ومن الواضح أن جانباً من تحولات سياسات الأمن القومي للرئيس بوش في الفترة الرئاسية الثانية يرجع إلى الكثير من مفاهيم الديمقراطيين خاصة فيما يتعلق بالعمل مع الحلفاء وتقوية التحالفات الاستراتيجية الخارجية، واللجوء إلى الأمم المتحدة مع عدم فقدان القدرة على القيام بالضربات الاستباقية ، والتركيز على الإرهاب النووي وأمن

الطاقة.[9] ومن ثم تأخذ توجهات إدارة بوش الثانية بشأن الأمن القومي شكلاً متناوباً ووسطاً بين "استراتيجية الأمن القوي للولايات المتحدة 2002م" التي طرحتها إدارة بوش، واستراتيجية الحزب الديمقراطي الخاصة بمبادئ "الدولة التقدمية".

3ـ الجدل الأمريكي الداخلي حول الحرب في العراق :

تصاعد الجدل الأمريكي الداخلي حول احتلال العراق، وخاصةً بعد تفاقم الخسائر البشرية والمادية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد عكس هذا الجدل الارتباط الوثيق بين نتائج الاحتلال واستراتيجية بوش للأمن القومي الأمريكي حيث شكلت أرض العراق والحرب الدائرة فيها أكبر تحد لتلك الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار ومنذُ وقت مبكر أطلقت بعض التقارير عبارة "المستنقع العراقي" داعية إلى وضع استراتيجيات للخروج من العراق ، ووجه تقرير صادر عن "مركز التقدم الأمريكي" انتقادات لاذعة لإدارة بوش فيما يتعلق بالعراق ، وقد أورد التقرير في حينه أنه رغم فقدان أكثر من (2000) جندي أمريكي وإنفاق أكثر من (200) بليون دولار ، فأن العراق أصبح ملجأ جديداً للإرهابيين حول العالم ، ويتجه إلى حافة الحرب الأهلية ، وعرض التقرير استجواباً فند من خلاله الافتراضات الرئيسة التي طرحتها إدارة بوش ودعا إلى "استراتيجية لإعادة الانتشار الاستراتيجي" ــ وليس الانسحاب ــ على نحو يدمج بين القوى العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لجعل الشعب الأمريكي أكثر أمناً.[10] لذلك بذلت الإدارة الأمريكية مساعي حثيثة "للخروج من المستنقع العراقي" ولاسيما وأنه لم يتبق سوى بضعة أشهر قبل مغادرتها البيت الأبيض ، ومن بين تلك المساعي عقدها اجتماعات عدة بهدف حشد الدعم لاستراتيجية بوش الجديدة في العراق التي أعلن عنها في ذلك الوقت ، كان الأول قد عقد في نيويورك على هامش اجتماعات الدورة (61) للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2006م ، ثم شهدت القاهرة الاجتماع الثاني في 2006/10/3م ، وثالث تلك الاجتماعات عقد في الكويت في 2007/1/16م ، ورابعها عقد في 2007/7/31م في مدينة شرم الشيخ المصرية بين

وزيرة الخارجية الأمريكية "كوند اليزا رايس" ووزير الدفاع "روبرت غيتس" وحضره من الجانب الآخر وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى نظرائهم في كل من مصر والأردن، ومع أن تلك الاجتماعات قد واكبت العديد من الأحداث والتطورات ، إلا أن المأزق الأمريكي في العراق كان هو الدافع الرئيسي لعقدها[11]، خاصة وأن عقدها قد تزامن مع التصاعد المستمر للخسائر الأمريكية ، إذ وصل عدد القتلى منذُ الغزو وحتى يوم 2007/7/29م إلى (3648) جندياً ، فيما وصلت التكلفة المادية إلى نحو (450) بليون دولار ، فضلاً عن تزايد حدة المعارضة الديمقراطية لاستمرار الحرب والمطالبة بسحب القوات الأمريكية من العراق. وكان من بين الضغوط التي مارسوها موافقة مجلس النواب بأغلبية ساحقة يوم 2007/7/25م على مشروع قانون يقضي برفض إقامة أية قواعد عسكرية أمريكية دائمة في العراق.[12]

ويتوقع البعض أن الولايات المتحدة ستكون أمام التزام إقليمي طويل الأمد إزاء العراق والشرق الأوسط بأكمله ، خاصةً وأن الرئيس بوش يصر دائماً على وصف العراق بأنه "الجبهة المركزية" في الحرب على الإرهاب الشرق أوسطي، وكما كان من الضروري الدفاع عن الخطوط الأمامية في ألمانيا أثناء الحرب الباردة سوف يكون ضرورياً الدفاع عن الجبهة في الشرق الأوسط.[13]

ومع ذلك تجد هناك من يدافعون بشدة عن موقف بوش وينتقدون أولئك الذين يستحضرون دائماً تجربة فيتنام ، ومن أبرز هؤلاء (ملفين ليرد) وزير الدفاع الأسبق خلال فترة الرئيس نيكسون (1968 ــ 1972م) ، الذي انتقد بشدة ــ في مقال له في مجلس السياسة الخارجية (Foreign Affairs) ــ استخدام حرب فيتنام من قبل الانعزاليين لمنع أي دور خارجي للولايات المتحدة ، مؤكداً أن الحرب في العراق ليست فيتنام أخرى، وداعياً إلى رؤية الصورة الكبرى للأوضاع في المنطقة وليس العراق فقط، حيث تظل هناك ــ وفقاً لرؤيته ــ فرصة للقضاء على المتطرفين الإسلاميين وإعادة تشكيل المنطقة.[14]

وفي ضوء هذا الجدل الدائر في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن خلال استقراء ما ورد بـ "الاستراتيجية القومية للنصر في العراق" الصادرة عن مجلس الأمن القومي الأمريكي في نوفمبر 2005م ، يتضح أن تفكير إدارة بوش بشأن مستقبل الأوضاع في العراق يتسم بقدر من الضبابية ، فقد أكدت الاستراتيجية أن "النصر في العراق هو مصلحة أمريكية حيوية، باعتبار أن العراق أصبح الجبهة المركزية في الحرب على الإرهاب، وباعتبار أن مصير الشرق الأوسط الكبير معلق ، وأن ما يحدث في العراق سوف يؤثر على الشرق الأوسط لأجيال قادمة ، وأن التنازل للإرهابيين في أكثر المناطق إستراتيجية في العالم سوف يهدد الاقتصاد العالمي والأمن القومي الأمريكي لعقود مقبلة ". كما أكدت الاستراتيجية على "أن الفشل ليس خياراً، وأن إستراتيجية النصر مبنية على توافر الأوضاع والظروف Conditions Bases أي أن تحقيق النصر ليس له تاريخ محدد لأن كل حرب لا يتحقق الفوز فيها وفقاً لجدول زمني" مع التأكيد على "أن الوجود العسكري لن يكون استاتيكياً وإنما يتغير مع تغير الأوضاع".[15]

وهكذا نجد أن "استراتيجية النصر في العراق" لم تقدم جداول زمنية محددة لتحقيق النصر ، وهو ما يمثل أكثر النقاط عرضه للنقد ، بعد أن جعلت هذه الاستراتيجية نهايات المديات والآجال مفتوحة لا محددة ، فضلاً عن أنها قائمة بالأساس على معالجة أوضاع ونتائج خلفتها الحرب على العراق وليس معالجة الأخطاء التي خلفتها الحرب على الإرهاب، مما يعني أن الحرب في العراق فرضت أجندتها وظروفها على أجندة الحرب على الإرهاب. وبالتالي فأن الخروج من المأزق العراقي أصبح من الصعوبة بشكل لن يجد معه لجوء الإدارة الأمريكية إلى الحوار مع طهران أو في طلب العون من الأمم المتحدة وأصدقائها في المنطقة، فالإدارة أضحت تواجه مشكلة كبرى فلا الانسحاب المبكر وارد ولا الاستمرار إلى أجل غير مسمى وارد، وإن كل يوم يمر يعني اقتراب أكثر من الانتخابات وما يرافقها من ضغوط معنوية وسياسية على تلك الإدارة.

ومع ذلك نجد أن استراتيجية النصر تدلل على أمر رئيس هو أنه رغم كل الخسائر التي تعرضت لها الولايات المتحدة في العراق ورغم كل الانتقادات ، فإن الإدارة الأمريكية لا يمكنها الخروج من العراق لأسباب تتعلق بالمخاطر والتهديدات المحتملة، كما لا يمكنها تحمل تبعات عدم تحقيق النصر، وهذه هي أكبر التحديات التي تواجهها استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002م والقائمة على الحروب الإجهاضية الاستباقية ، حيث نال الالتزام العسكري الطويل إزاء العراق من قدرة المؤسسة العسكرية على التحرك في جهات أخرى ، مما مثل أحد العوامل الرئيسة التي قيدت سياسات الأمن القومي لإدارة بوش الثانية.

4ـ ضغط الرأي العام الأمريكي :

شهدت بيئة سياسات الأمن القومي خلال الفترة الثانية للرئيس بوش تحولات مهمة في اتجاهات الرأي العام الداخلي. وتشير الاتجاهات الجديدة إلى تحول ما في المجتمع الأمريكي عن أجندة الجمهوريين بشأن قضايا الأمن القومي وعقيدة بوش وبشكل يختلف عن حالة شبه الإجماع التي تشكلت خلف الرئيس بوش بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001م وبعيد الاحتلال السريع لأفغانستان والعراق.

وعلى الرغم من أن نتائج استطلاعات الرأي تتأرجح من توقيت لآخر ومن استطلاع لآخر، إلا أن الخط الرئيسي يؤكد تراجع الثقة بالرئيس بوش فيما يتعلق بالأمن القومي، وهو ما مثل بيئة مساعدة على التغيير في سياسات الأمن القومي.

فقد أظهرت استطلاعات الرأي تراجع التأييد لسياسات الرئيس بوش، إذ كشف استطلاع للرأي أجري في عام 2005م بمبادرة مشتركة بين "مركز التقدم الأمريكي" و "مؤسسة القرن" ، إن الأمريكيين لديهم قلق عميق حول الاتجاه الراهن في السياسة الخارجية لبلدهم. لقد أظهر الاستطلاع نتائج لافتة ، لعل أهمها هو رفض نسبة مهمة من الأمريكيين مبدأ بوش بشأن الحرب الاستباقية أو الإجهاضية ، وتفضيل الأغلبية الساحقة مبدأ التعاون مع العالم الخارجي، حتى لو تضمن ذلك حلولاً وسطاً في الأجل القصير

بشأن المصالح الأمريكية، فقد عارض (58%) مبدأ الضربات الاستباقية ، بينما وافق عليها (34%) ، وعبر الباقون عن عدم معرفتهم الإجابة الأنسب، وعارضها المعتدلون بنسبة (64%) ، بينما عارضها الليبراليون بشدة وبنسبة (74%) ، في حين أيدها المحافظون بنسبة قليلة (47%) مقابل (43%) معارضاً لها.

على النقيض من ذلك ، فأن الأغلبية الساحقة من الأمريكيين أيدت التعاون مع دول أخرى ، حتى لو كان الأمر ينطوي على حلول وسط بشأن المصالح الأمريكية في الأجل القصير ، ورأوا أن على الولايات المتحدة العمل في إطار المجتمع الدولي، فقد اختار المصوتون التعاون بنسبة (63%) بينما عارضها (31%) ، أما النسبة الباقية فقد عبروا عن عدم معرفتهم الإجابة الأنسب ، وقد وصلت نسبة المؤيدين بين المعتدلين إلى (70%) ،و (76%) داخل الليبراليين ، وكان الانقسام واضحاً بين المحافظين ، حتى بلغت نسبة المؤيدين والمعارضين (46%) لكل منهما.[16]

ووفق استطلاع آخر أجراه مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية وبرنامج اتجاهات السياسة الدولية خلال الفترة (15 ــ 31 سبتمبر 2005م) على عينة من (808) أمريكياً، جاءت النتائج مناقضة تماماً لتوجهات السياسة الخارجية والأمن القومي لإدارة بوش في الفترة الأولى ، فقد انتهى الاستطلاع إلى النتائج التالية: [17]

- إن الأغلبية تعارض نشر الديمقراطية بالقوة العسكرية (رأى 66% أن أضرار تلك السياسات تفوق منافعها ، مقابل 21% رأوا العكس).
- إن أغلبية كبيرة تفضل العمل من خلال الأمم المتحدة لدعم الديمقراطية في العالم (وصلت النسبة إلى 73%).
- أكدت الأغلبية من الحزبين إن بناء الديمقراطية لم يكن سبباً كافياً للحرب في العراق وبنسبة (74%) ، وإن تجربة العراق جعلت الأمريكيين أقل تأييداً لاستخدام القوة العسكرية لفرض الديمقراطية.

إن استمرار تصاعد الفشل الأمريكي في العراق جعل الرأي العام الأمريكي يدرك مدى خطورة المشاكل التي تتعرض لها مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث أفاد استطلاع للرأي أجراه معهد "جالوب ــ بالتعاون مع صحيفة يو أس توداي" في 2007/7/10م أن نحو (60%) من الأمريكيين يعتقدون أن الإدارة الأمريكية قد ارتكبت خطأ بإرسال القوات إلى العراق ، وأن نحو (70%) منهم يفضلون سحب كل القوات بحلول إبريل 2008م.[18]

هذه الاستطلاعات تكشف عن توجهات مختلفة تماماً عن التوجهات التي كانت سائدة سابقاً التي شكلت بيئة صنع وثيقة "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية 2002م" ، وتتناقض مع أطروحات إدارة بوش بشأن الأمن العالمي واستراتيجية الأمن القومي ونشر الديمقراطية. ولكن هذا لا يعني أن التحولات في سياسة الأمن القومي للإدارة الأمريكية الراهنة تخضع لاستطلاعات الرأي العام ، أو أن الإدارة تأخذ بهذه الاستطلاعات ، فهناك فارق كبير بين الجمهور والنخبة التي تحكم والتي يمكنها في حالة الانتصار إقناع الجمهور بتحمل الخسائر ، وكثير من هؤلاء المستطلعين يؤيدون إدارة بوش في أوقات الحرب. ولكن هذا لا يلغي أهمية الدور الذي تلعبه تلك الاستطلاعات في تخفيض السقف الذي يمكن للإدارة تجاوزه والوصول إليه فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي ، ووضع القيود على أطروحات الإدارة خلال الفترة الراهنة.

5ـ الأفكار الجديدة التي قدمت للأمن القومي الأمريكي :

انتقدت الكثير من المراكز البحثية والكتابات السياسية المختلفة السياسات الأحادية لإدارة بوش ذات النزعة العسكرية ، وقدمت أفكاراً جديدة فيما يتعلق بالأمن القومي الأمريكي، يصعب القول أن هذه الإدارة لم تأخذ بالكثير منها. وجوهر هذه التقارير والأفكار الجديدة معارض للتوجه الأحادي العسكري للولايات المتحدة ، ومناقض للافتراضات التي انطلقت منها إدارة بوش والمحافظون الجدد في صناعة سياسات الأمن القومي.

وفي هذا الإطار ، طرحت دراسة صادرة عن مركز التقدم الأمريكي ما أسمي "باستراتيجية القوة المتكاملة" "Integrated Power" . وتعرف الدراسة "القوة المتكاملة" بأنها استراتيجية متعددة الجوانب ، تذهب إلى ما وراء مفاهيم الأمن القومي التقليدية حول القوة الناعمة أو الصلبة ، وتدمج الكثير من القوى المتنوعة للولايات المتحدة وتساعد على نشر القيم الأمريكية عبر العالم ، وتدعو الدراسة إلى إلغاء التقسيمات السائدة الزائفة ، وتطالب توحيد الأفكار والأنشطة المتباينة وتوحيد قوى العولمة ضد قوى التجزئة ، والعمل من خلال التحالفات الدولية وليس العمل العسكري الانفرادي، وتفند كل الافتراضات التي بنت عليها إدارة بوش استراتيجيتها للأمن القومي في الفترة الأولى ، وفي انتقادها لفكر المحافظين الجدد واستراتيجية 2002م ، تؤكد الدراسة إن واجب القادة الأمريكيين هو التقدم باستراتيجية للأمن القومي تقوم على أحكام واقعية وتعكس الحقائق المعقدة وليس رؤية مبسطة وساذجة ترى العالم على أنه أبيض وأسود.[19]

وعلى جانب آخر ، انتقد المنظر الأمريكي " جوزيف ناي Joseph S. Nye " صاحب نظرية "القوة المرنة" في العلاقات الدولية إفراط إدارة بوش في استخدام الأداة العسكرية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001م ، كما حدث في الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق، بحيث اتخذ منحنى القوة المرنة اتجاهاً إلى الأسفل ، مشيراً إلى أن الهيمنة العسكرية لم تعد ذات جدوى في عصر باتت فيه المعلومات متداولة والحرب مخصخصة ، لا تقل فيها القوة المرنة أهمية عن القوة الصلبة ، إن لم تكن أكثر. وانتقد "ناي" السياسيين الأمريكيين (المحافظون الجدد) Neo – Conservative ، الذين قللوا من أهمية المؤسسات الدولية والقيم الأمريكية، باعتبارهما أداتين مرئيتين تمكنان الولايات المتحدة الأمريكية من تطوير استراتيجيتها الأمنية في العالم.[20] ومن ثم نصح الإدارة الأمريكية بمضاعفة جهودها الدبلوماسية، فكما سعت للوصول إلى أكبر قوة صلبة ، فهي مطالبة الآن ببذل كل ما في وسعها للوصول إلى أكبر قوة مرنة في

المستقبل ، مشيراً إلى أن سياسة الحرب التي تعتمد عليها القوة المرنة أرخص كثيراً من سياسة الإرغام التي تعتمد عليها القوة الصلبة ، وهذا الجذب يجب أن يقوم على المصداقية ، لا أن يكون مجرد دعاية فقط.[21]

ودعت دراسة صادرة عن مركز العلاقات الدولية إلى العودة إلى "سياسة حسن الجوار العالمي" التي وضعها الرئيسي الأمريكي الأسبق روزفلت (1933 ــ 1945م) ، التي تقوم على مبادئ حددتها الدراسة في: التوقف عن ممارسة الجوار السيئ ، وربط أجندة السياسة الخارجية بالمصالح الأمريكية ، والإيمان بأن مصالح أمريكا وأمنها القومي ووجودها مرتبط بمصالح وأمن ووجود الشعوب الأخرى، وقيام الولايات المتحدة ــ كدولة قائدة ــ ببناء شراكة وممارسة قيادة عالمية مسؤوله بدلاً من السعي إلى الهيمنة العالمية.[22]

مما تقدم نجد أن هناك مجموعة من العوامل والمستجدات المتفاعلة مع بعضها، قد ألقت بظلالها وأثرت بشكل كبير في اتجاه إدخال الكثير من التعديلات المهمة على سياسات الأمن القومي الأمريكي في ظل إدارة بوش الثانية. ويأتي في مقدمة هذه العوامل التحولات التي شهدتها بيئة صنع استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي استوعبت الظروف الضاغطة التي أحدثتها صدمة 11 أيلول/سبتمبر 2001م وما ترتب عليها من توجه هجومي صارخ على الواقع الدولي ، هذا التوجه الذي لاقى بدوره معارضة شديدة من قبل الحزب الديمقراطي الذي انتقد سياسات الرئيس بوش وطرح استراتيجية مضادة لاستراتيجيته ، وكان العامل الأكثر أهمية في التأثير على سياسات الأمن القومي الأمريكي وتغيرها هو تصاعد الجدل الأمريكي الداخلي حول الحرب في العراق وما ينتج عنها من خسائر بشرية ومادية كبيرة ،التي قامت أساساً على ذرائع كاذبة خدع بها الرأي العام الأمريكي ، الذي بدوره شكل عاملاً مهماً آخر أثر في التحولات التي شهدتها سياسات الأمن القومي بعد أن أظهرت استطلاعات الرأي عن تراجع كبير لشعبية بوش والتراجع عن التأييد الذي منح له في أعقاب أحداث سبتمبر،

وقد تفاعل ذلك مع عامل بروز أفكار جديدة قدمتها الكثير من مراكز البحث والدراسات التي انتقدت السياسات الأحادية لإدارة بوش ونزعتها العسكرية و دعت إلى تقديم استراتيجية للأمن القومي متكاملة وأكثر واقعية وتعتمد القوة المرنة بدلاً من القوة الصلبة وأخيراً العودة إلى سياسة حسن الجوار العالمي والتوقف عن ممارسة الجوار السيئ والإيمان بأن المصالح الأمريكية وأمنها القومي ووجودها مرتبط بمصالح وأمن وجود الشعوب الأخرى.

ثانياً : ملامح التحول في سياسات الأمن القومي الأمريكي :

يتناول هذا القسم من البحث تحولات سياسات الأمن القومي الأمريكي، وما أفرزته العوامل أنفة الذكر من إرهاصات تحول في الفترة الثانية للرئيس بوش، مع التنويه إلى حقيقة مهمة ، وهي أن التحول في سياسات الأمن القومي لم يحدث على مستوى الخطاب السياسي بقدر حدوثه على مستوى السياسات المنفذة أو الأفكار الجديدة، فلم تصدر مبادئ تلغي المبادئ السابقة للأمن القومي التي طرحت في استراتيجية الأمن القومي 2002م أو التي طبقت في فترة بوش الأولى ، ولم تعترف الوثائق الرسمية المعلنة بفشلها ، ولكن التغيير الأكبر يكمن في اختفاء وتلاشي بعض المبادئ والملفات التي كان يجري التأكيد عليها خلال الفترة الأولى، كما يكمن في السياسات التي طبقت وتمثل تحولاً نسبياً في المبادئ.

ويمكننا أن نحدد أبرز ملامح التحول في سياسات الأمن القومي الأمريكي كما يلي:

1ـ الاتجاه إلى الواقعية :

انطلقت سياسات الأمن القومي في الفترة الأولى للرئيس بوش من رؤية إيديولوجية للواقع الدولي لا تأخذ في الاعتبار هذا الواقع كما هو ، وإنما الواقع المتصور أو المتخيل. وأكد المحافظون الجدد على أن الولايات المتحدة عليها أن تستخدم قوتها العسكرية القصوى لصالح وضوحها الأخلاقي "Moral Clarity" . ومنذ قدوم إدارة

بوش انصرف الحديث في واشنطن من "التعاون الدولي" و "الالتزام البناء" و "المجتمع الدولي" إلى الحديث عن "تغيير النظام" و "الحرب الوقائية" و "تحالفات الراغبين" و "التفوق الأمريكي" ، وتم رفض وانتهاك واستبعاد الاتفاقيات والأعراف والمعاهدات الدولية على أساس أنها تقوض قوة الولايات المتحدة وتعرقل رسالتها".[23]

ويرى البعض أن هذه الصورة الأحادية التي تمثل قراءة مستبدة للعقل بشأن الواقع الافتراضي تشهد تغيراً مع بدء الفترة الثانية لرئاسة بوش. ويتركز هذا التحول في التخلي عن منهج "تغيير العالم أخلاقياً" إلى الواقعية أو التعامل مع العالم كما هو، فقد تم استبدال "المحافظية الجديدة" (Neo-conservatism) بـ "الواقعية الجديدة" (Neo-realism) حتى داخل البيت الأبيض. ويرى هذا الرأي أن الرئيس بوش تراجع عن الراديكالية في السياسة الخارجية، وأن السياسة الخارجية في فترة بوش الثانية تبدو أكثر واقعية.[24] ويرجع البعض جذور هذه التحولات إلى ما قبل عامي 2004 و 2005م ، فقد أوعز عالم السياسة جوزيف ناي ذلك إلى انهيار التحالف داخل الإدارة بين ما أسماه المحافظين الجدد والجاكسونيين (أنصار الحرب) ، على أثر نتائج الحرب في العراق.[25] بينما لا يرى البعض الآخر أي تغيير نحو الواقعية ، ويؤكد أنه ليس هناك دليل على تغيير جوهري في الاتجاه أو في محتوى السياسة الخارجية ، ويعتبر هؤلاء الفترة الراهنة "فترة راحة" من عناء "تطبيق عالم مثالي".[26]

لكن من الناحية الموضوعية ، فأن التحول إلى الواقعية يحدث استجابة لردود الفعل القادمة من الواقع الحقيقي كرد فعل على تطبيق سياسات الواقع الافتراضي. فنتائج تطبيق القراءات الإيديولوجية والنظريات الأكاديمية في البيئات الإقليمية (العراق مثلاً) أحدثت صدى معاكساً يؤدي إلى إعادة صياغة القناعات والاستراتيجيات القائمة في عقل صانع القرار السياسي الأمريكي. وعلى سبيل المثال، فإن الأوضاع في العراق والخسائر التي يمنى بها الجيش الأمريكي أضافت تعديلات وقناعات جديدة عملت على تفكيك القراءة الإيديولوجية للواقع ، خاصة فيما يتعلق بفتح الجداول الزمنية والآماد والآجال

المطلوبة لفرض الاستقرار على نحو ما ورد بوثيقة "الاستراتيجية القومية للنصر في العراق". كما أن نتائج تطبيق سياسات الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية بالشرق الأوسط التي أثمرت عن فوز حركة حماس في الأراضي الفلسطينية وعن ثقل برلماني للإخوان المسلمين في مصر يؤدي إلى قناعات جديدة بخصوص أفكار نشر الديمقراطية. ولاشك في أن تعامل إدارة بوش الثانية مع فوز حركة حماس هو دليل على مثل هذا التغيير رغم ما يبطنه هذا التعامل من خفايا مستقبلية.

ففي البداية أعلنت اعتراضها على مشاركة الحركة في الانتخابات باعتبارها ــ وفقاً لها ــ حركة "إرهابية" ولكنها تعاملت مع الفوز الكاسح للحركة بواقعية وبدأت في طرح مطالب وشروط التعامل معها، مما يؤكد إمكان فتح الباب للحوار السياسي مع الحركة.

وهناك مثال آخر وهو تعامل الولايات المتحدة مع إيران ، وهو تعامل لم يخلُ في أحيان عديدة من واقعية كبيرة ، وكان مثيراً ما كشفه وزير الخارجية البريطاني (جاك سترو) من أن رايس فوضت أن ينقل للإيرانيين ــ في اجتماع بجنيف في مايو/2005م تنازلين: الأول تعلق بتوقف الولايات المتحدة عن معارضة انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية ، والثاني: استعدادها لاستئناف بيع قطع غيار الطائرات إلى طهران.[27] كما دفعت الفوضى المتفاقمة في العراق الإدارة الأمريكية إلى التحاور المباشر مع إيران لإيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين هدفها المعلن دعم الاستقرار في العراق، أسفرت عن الاتفاق يوم 2007/7/24م عن تأسيس لجنة أمنية أمريكية ــ إيرانية مشتركة.

وهكذا ، فإن الواقع الإقليمي والدولي يولد قناعات جديدة تحدث ثغرات وفجوات في الاستراتيجية المغلقة التي تم إطلاقها في الفترة الأولى لرئاسة بوش. وأحد أهم التحولات في إطار الإيدولوجيا ما يمكن تسميته بـــ " عباء الإستراتيجية " ، وتعني أن الاستراتيجية التي استندت إلى قراءات إيديولوجية في الفترة الأولى خلقت أعباء جديدة فرضت على الإدارة الأمريكية التعامل مع واقع جديد في الفترة الثانية. فكل طرح إيديولوجي ينتهي إلى الواقع الذي أنتجه ، وفي هذا السياق، فإن العراق تحديداً الذي

استند غزوه إلى قراءة إيديولوجية باعتباره سيكون حجر الدومينو للديمقراطية في الشرق الأوسط تحول إلى حجر دومينو للإرهاب ، وتعتبره إدارة بوش مركز الإرهاب العالمي على حد ما ذهبت "الاستراتيجية القومية للنصر في العراق" ، مع ما يتطلبه ذلك من إدخال تغييرات على سياسات الأمن القومي. ومن ثم فرض الواقع الجديد على الاستراتيجية التعامل مع العراق كأرضية لمكافحة الإرْهاب وليس كأنموذج للتطور الديمقراطي، كما أصبحت الولايات المتحدة الآن مسؤوله عن تجربتين هما أفغانستان والعراق وهو ما يفرض عليها التزامات عديدة. كل ذلك يدفع إلى تفكيك الإيدولوجيا التي وجهت سياسات الأمن القومي خلال الفترة الأولى إلى مجموعة جديدة من الوقائع التي تصبح منفصلة إلى حد كبير عن التصور الأولي للاستراتيجية. ولعل ذلك ما تدعمه تقارير البنتاغون الأخيرة التي تؤكد أن الاستراتيجية الدفاعية للجيش الأمريكي قائمة على أرضية من الحركة والتغيير وليس على الجمود على نحو ما تفرضه التحديدات والتهديدات من الأنماط الجديدة غير التقليدية للأمن القومي.

وليس من المستبعد ــ في ضوء العلاقة الجدلية بين الاستراتيجية / الإيديولوجيا والواقع ــ أن تتحول هذه القناعة نفسها بشأن الطبيعة الديناميكية للاستراتيجية إلى إيديولوجيا جديدة ، وهنا تذوب المساحات بين الإيديولوجيا والواقع.

2ـ العودة إلى التحالفات والشرعية :

من أكثر الجوانب التي يمكن الحديث عن تراجعها في الفترة الثانية لرئاسة بوش هو العمل الأحادي أو الانفرادي ضد التهديدات والأخطار بغض النظر عن التحالفات التقليدية أو الشرعية الدولية. وكان الرئيس بوش واضحاً في خطابه عن حالة الاتحاد في عام 2002م حين أكد عزمه على العمل منفرداً أو مع حلف تقوده الولايات المتحدة عندما يمتنع المجتمع الدولي عن مواجهة تهديدات قائمة ، عندما قال : " لن أقف مكتوف الأيدي بينما يقترب الخطر أكثر وأكثر".[28] وقد اندفع الرئيس بوش إلى ذلك تحت تأثير قناعات راسخة في واشنطن لدى المحافظين الجدد الذين يعتقدون بأن الشرعية يجب أن تنتصر

بأثر رجعي بدلاً من أن تدفع بقرار من مجلس الأمن الدولي ، ويرون إن إدارة بوش تمارس دور "المهيمن الخير" ، الذي يقدم السلع العامة التي لا يستطيع تقديمها باقي المجتمع الدولي، وقد وجد هذا التفكير من يكرس له ويؤصله ، فوجد محللون يقولون إن الاستراتيجية (الأحادية) التي اتبعها بوش خلال ولايته الأولى تشكل عودة إلى المعيار ، بينما التعددية التي دشنها "روزفلت" تبدو بمثابة خروج على القاعدة.(29)

وبذلك عرفت إدارة الرئيس بوش بأنها إدارة أحادية ، أي أن ما تقوله هو القول النهائي ولا يحتمل النقاش أو الرفض ، فهي لم تعد مضطرة لمناقشة قراراتها وسياساتها وتوجهاتها مع القوى الحليفة والصديقة ، بل هي التي تقرر وتنفذ ما تقرر بأقل قدر من التشاور أو الإجماع الدولي.

وهكذا اتخذت إدارة بوش قرار الحرب وذهبت لاحتلال العراق رغم معارضة المجتمع الدولي، وأصبح المنطق الأحادي هو أكثر ما ميز سياستها الجديدة ، إلاّ أن هذه الأحادية لم تمض بدون ثمن ، فقد جليت للشعب الأمريكي الكثير من المتاعب وتحول الكثير من الأصدقاء إلى أعداء ، وتزايدت الصعوبات التي واجهتها على أرض الواقع ، فعلى الرغم من الاحتلال السريع للعراق، فإن التطورات في مرحلة ما بعد الاحتلال ، أظهرت عجز هذه الإدارة وعدم قدرتها على تحمل الخسائر البشرية والمادية والسياسية بصورة منفردة.(30)

ولعل نقطة التغيير الرئيسة في فترة بوش الثانية هي العودة إلى التحالفات التقليدية المستقرة وإلى الشرعية الدولية ممثلة في الأمم المتحدة. فمنذ نهاية فترة ولايته الأولى في أواخر عام 2004م أخذ الرئيس بوش في إعادة تحالفات بلاده وعلاقاتها الدولية ، فأخذ يستقبل القادة الدوليين بانتظام باحثاً عن مشاركة دولية أكبر في إعادة إعمار العراق ، ودعا الأمم المتحدة للقيام بدور أكبر من الدور المفترض أن تقوم به. وقد لجأت الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوربي في المفاوضات النووية مع إيران ، كما كانت إدارة بوش

حريصة على تأسيس المواجهة مع سوريا على قرارات مجلس الأمن والتنسيق مع فرنسا في هذا الشأن.

ويمثل هذا أمراً مغايراً لما كان عليه الحال في فترة بوش الأولى، فالرئيس الذي تحدى قواعد العلاقات الدولية ، وتخلى عن التحالفات التي وقعها أسلافه ، وتشكك في فائدة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى ، قام بزيارة أوربا في عام 2005م أربع مرات ليذكر بأن : "العالم سوف يكون في حالة أفضل ، وإن الولايات المتحدة سوف تكون في حالة أفضل ، وأن أوربا ستكون في حالة أفضل ، عندما نعمل سوياً".(31)

إن سعي الإدارة الأمريكية لتوسيع دور الأمم المتحدة في العراق ، قد تجسد بوضوح في الرؤية التي طرحها ــ زلماي خليل زاده ــ سفير الإدارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ، التي أكد فيها إن بلاده تؤيد النزعة الجديدة التي أعلن عنها الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) لتقرير دور المنظمة بالعراق، والتي تضمنت توفير مزيد من الدعم السياسي والمالي واللوجيستي والأمني للمنظمة لأداء دورها في هذا البلد من جانب الدول التي تربطها مصالح بالمنطقة من أجل تعزيز الاستقرار فيه.(32)

ولاشك إن هذا المنهج ارتبط بفكر "كونداليزا رايس" ، فمنذ الأيام الأولى لتنصيبها وزيرة للخارجية أكدت أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في 18 يناير 2005م أن "تفاعلنا مع العالم يجب أن يقوم على أساس الحوار البناء ، وأن وقت الدبلوماسية قد حان للمساعدة في خلق توازن قوي في العالم ينصب في النهاية لمصلحة الحرية".(33) وبدون شك ، فإن ذلك لا يعني تخلي الإدارة الأمريكية عن عقيدة بوش بشأن الحرب الإجهاضية ، فإذا تعارض العمل بفكرة الأحلاف المستقرة مع رؤية الإدارة لأخطار وتهديدات حالة وشيكة، فلن تفقد الإدارة القدرة على الفعل. وقد تتبع إدارة بوش تكتيكات أكثر ذكاء من خلال توريط الأوربيين معها في أحلاف وعمليات مستقبلية ذكية لا تسقط الأنظمة، ولكن تحاصرها لإنهاكها داخلياً وإجبارها على تغيير سياساتها بما يخدم السياسات والمصالح الأمريكية في العالم.

3ـ نسبية تطبيق عقيدة بوش :

يمثل مبدأ "الحرب الاستباقية" أو "الإجهاضية" أو "الوقائية" أو ما أسمي اصطلاحاً بـ "عقيدة بوش" عماد إستراتيجية الأمن القومي لإدارة بوش في الفترة الأولى، وهو من أكثر المبادئ التي ثار بشأنها الجدل، وذلك لأن هذا المبدأ طرح خلال حربي أفغانستان والعراق. وقد تم شن الحربين كعمل أمريكي انفرادي، مما صبغ مبدأ بوش بطابع هجومي وبتفسير أحادي لمصادر التهديد. كما أن تجربة الاحتلال العسكري للدولتين مثلت عبئاً على المبدأ، وربما هذا هو ما يدفع البعض لاعتبار مبدأ بوش قد تآكل أو تصدع أو مات[34]، وربما يكون المقصود هنا هو صعوبة تكرار تجربة الاحتلال العسكري الانفرادي بشكل خاص. ويقدم البعض أسباباً عملية تجعل عقيدة بوش صعبة التطبيق ، من ذلك التكاليف التي يتحملها الاقتصاد الأمريكي جراء تطبيق تلك العقيدة التي تتطلب التزاماً طويل المدى. ومنها أن العقيدة مكشوفة ، فرغم تأسيسها على القدرة على الانتشار الضخم للقوات، فأن الجيش الأمريكي ليس كبيراً إلى الدرجة التي تمكن من احتلال بلد كبير، ومهاجمة بلد آخر في الوقت نفسه، وهو غير قادر أيضاً على القيام بالمهمة السابقة عبر فترة ممتدة ، لذلك وبسبب احتلال العراق ، فإن الولايات المتحدة لا يمكنها استخدام القوات البرية ضد إيران وكوريا الشمالية.[35]

وفي هذا السياق، يؤكد فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) أن عقيدة بوش تبدو متثاقلة في فترة ولايته الثانية، ومن غير المحتمل أن يبقى لها تأثير دائم على السياسة الخارجية الأمريكية في الإدارات المقبلة، سواء كانت جمهورية أم ديمقراطية. وأفضل طريقة لتقدير ما أن كانت عقيدة بوش ستطبق من جديد في المستقبل هو معرفة إلى أي حد ستكون الولايات المتحدة مستعدة للتدخل مرة أخرى بشكل انفرادي لإسقاط النظام في دولة مارقة تحوز السلاح النووي أو تسعى لحيازته؟ والإجابة تأتي من إدارة بوش نفسها، التي تخلفت بعيداً عن المواجهات العسكرية مع كل من كوريا الشمالية

وإيران لمصلحة مناهج متعددة الأطراف، مما يدل على أن عقيدة بوش لن تحيا في فترة بوش الثانية.[36]

ومن الناحية الرسمية، لم يصدر عن إدارة بوش ما يلغي أو يبطل مبدأ "الإجهاض" أو "عقيدة بوش"، مما يعني أنها ستظل قائمة، ولكن ستكون هناك "نسبية" في تطبيقها، وهي تحتاج إلى حالات فجة أو صارخة أو حالات على درجة من الضعف تمثل إغراء لواشنطن. ولن تكون عقيدة مطلقة تجاه كل الأعداء والتهديدات، وسيكون هناك تطوير من داخل العقيدة.نزولاً على وقائع عالم متغير، كما ستتقلص النزعة للاحتلال العسكري لاعتبارات عملية خاصة وأن الأعداء التاليين ليسوا من الضعف الذي يمكن من تكرار تجربة العراق وأفغانستان، كما أنهم لا يتقدمون واحداً تلو الآخر بحسب جدول ورؤية الإدارة الأمريكية، وإنما بحسب أجندة ورؤية خاصة بهم، أي أن البيئات الإقليمية تأتي بتغييرات تعيد ترتيب الأجندة الأمريكية، ففي الفترة الأخيرة، حينما تعرضت سوريا للضغط الشديد بعد تقرير ميليس، صعدت إيران لهجتها ودخلت إلى الواجهة من خلال تصريحات الرئيس الإيراني (محمود أحمدي نجاد) بشأن نقل إسرائيل إلى أوربا وإنكار المحرقة مما دفع بالمسألة النووية الإيرانية للواجهة.[37]

وفي الوقت الذي كانت فيه إدارة بوش تندفع نحو سوريا، اندفعت إيران نحو السباق، فكيف تستطيع الإدارة التعامل مع هدفين في الوقت نفسه، وضبط إيقاع الاستهداف وما هو تأثير الهدف اللاحق على استقرار الهدف الأول، آخذاً في الاعتبار ما يمكن أن يخلفه استهداف إيران على استقرار العراق، فالأهداف اللاحقة قد تؤدي إلى انهيار الأوضاع التي استقرت في هدف سابق، وأيضاً آخذاً في الاعتبار الحسابات الخاصة بدولة مثل إيران ذات المساحة التي تصل إلى أربع أضعاف مساحة العراق، وذات حجم سكان يصل عددهم إلى ثلاثة مرات حجم العراق وثاني أكبر دولة من حيث احتياطي النفط والغاز عالمياً[38]، كل ذلك يضع قيوداً على "عقيدة بوش"، لذلك أكد البعض تقلص النزعة العسكرية الأحادية والاحتلال العسكري في ظل فترة بوش الثانية،

والسعي بدلاً من ذلك إلى عزل الدول والأنظمة وتغيير سلوكها على غرار ما حصل مع ليبيا. لكن ذلك لا يعني انتهاء عقيدة بوش وإنما قد تندفع الإدارة إلى مواجهات من نوع جديد في ظل ثورة التطوير والتحديث العسكري بوزارة الدفاع وفي ظل توقع أنماط جديدة من الحروب.

4ـ نسبية تطبيق مبدأ محاربة الطغيان :

كان من أهم ملامح سياسات الأمن القومي في الفترة الأولى للرئيس بوش ما طرحه حول مبادرة الشرق الأوسط الكبير الداعمة للإصلاح السياسي والديمقراطية في المنطقة، فقد شكلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001م عاملاً مساعداً لظهور حقبة جديدة من تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط، فبعد شهرين من الهجمات، قالت "باولا دوبرانسكي" وكيلة وزارة الشؤون الخارجية أن تقدم حقوق الإنسان والديمقراطية هما وقود حربنا على الإرهاب[39]. وفي مارس/آذار 2002م أعلن الرئيس بوش تقرير تحديات الألفية بوصف مبادرة جديدة للمساعدة في التنمية العالمية سيمنح بمقتضاها خمسة بلايين دولار سنوياً للدول التي تحكم بعدالة وتستثمر من أجل شعوبها وتشجع الإصلاح الاقتصادي.[41] كما أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002م أكدت مجدداً على أهمية الديمقراطية لأهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وأشارت الوثيقة الخاصة بهذه الاستراتيجية إلى أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي يجب أن تنظر إلى الخارج لاحتمالات توسيع رقعة الحرية، وأوضح التقرير أنه يجب على الولايات المتحدة أن تستغل مساعداتها الخارجية لتشجيع الحرية وتأييد من يناضلون من أجلها دون عنف، والتأكيد على أن الدول التي تتحرك صوب الديمقراطية سيتم مكافأتها مقابل الخطوات التي تتخذها[42].

وفي خطاب تنصيبه للفترة الثانية في يناير/كانون الثاني 2005م جدد بوش التزامه بدعم الحرية والديمقراطية ومحاربة "الطغيان"، وأكد في هذا السياق على العلاقة بين الحرية على الأرض الأمريكية والحرية في الخارج، وذهب إلى أن "بقاء حريتنا في

بلادنا يعتمد بشكل متزايد على نجاح الحرية في البلدان الأخرى.. لذلك فإن سياسة الولايات المتحدة هي السعي إلى دعم ونمو المؤسسات والحركات الديمقراطية في كل بلد وثقافة، بهدف نهائي هو إنهاء الطغيان في عالمنا"[42].

إن تواصل حديث الإدارة الأمريكية عن دعم الحرية والديمقراطية ومحاربة الطغيان امتد منذُ أحداث سبتمبر العنيفة والدامية، حيث أصبحت هذه الإدارة في مزاج انتقامي ضد معظم دول الشرق الأوسط، فقد وصف الرئيس بوش كلاً من إيران والعراق بدول محور الشر، وأصبحت السعودية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد دولة معادية وأكبر حاضن وممول للعنف والإرهاب الإسلامي في العالم[43].

كما أفصحت هذه الإدارة عن رؤية واضحة لحاضر الدول العربية ومستقبلها الذي يجب أن تكون عليه، هذه الرؤية تقوم على أفكار طرحتها (كونداليزا رايس) وألحت عليها في كل محاضراتها وأحاديثها، وتدور حول وصف الدول العربية بأنها منبع الإرهاب الذي يتهدد أمريكا والعالم كله، ففي محاضرة ألقتها في الجامعة الأمريكية في القاهرة في يونيو/حزيران 2005م قالت "لمدة ستين عاماً، فضلت الولايات المتحدة الاستقرار على حساب الديمقراطية في الشرق الأوسط، وانتهى بنا الأمر إلى أننا لم نحصل على أي منهما، الآن لدينا منهج وطريق مختلف"[44]. وفي حديث آخر ألقته في جامعة بريستون في 30 سبتمبر/أيلول 2005م قالت "إذا كنتم تؤمنون مثلي ومثل الرئيس بوش بأن جذور وأسباب هجمات سبتمبر تكمن في إيديولوجية متطرفة متجذرة في الشرق الأوسط، فأن معنى هذا أن علينا أن نزيل هذه الأسباب من جذورها بتغيير هذه المنطقة جذرياً"[45].

إن رايس عندما تطرح أفكارها بهذا الموضوع، فهي بالطبع لا تعبر عن قناعاتها الشخصية فقط وإنما تعبر عن قناعات الإدارة الأمريكية بصفة عامة، وبالتالي فأن حديثها على هذا النحو عن إيديولوجية الشر والحقد فهي تدعو إلى العمل على استئصالها من جذورها، وبما أن النظم العربية حسب رؤيتها هي التي تحمي هذه الإيديولوجية فإنها لا

تستحق البقاء ويجب تغييرها أمريكياً، وهذا ما تحدثت عنه بوضوح في خطاب ألقته في معهد السياسة الخارجية (شاتام هارس) في بريطانيا في 31 مارس/آذار 2006م عندما قالت: " من يستطيع أن يدافع اليوم بصدق عن النزعة الاستبدادية العربية التي تثير حالة من اليأس الشديد تغذي أيديولوجية الحقد التي تدفع الناس إلى لف أجسادهم بالقنابل أو إلى مهاجمة مباني طائرات؟ إن الأنظمة الاستبدادية أغلقت لعقود الآفاق السياسية في دولها".[46] بل أن الرئيس بوش قد ربط أمن الولايات المتحدة المستقبلي بمحاربة الطغيان، قائلاً "أن أمن أمريكا المستقبلي يعتمد على إنهاء الطغيان"[47].

ولكن كما هو الحال مع مبدأ الحرب الاستباقية، فأن محاربة الطغيان سيظل مبدأ نسبياً غير مطلق، ذلك أن البيئات الإقليمية ونتائج التطبيقات المختلفة قد جاءت بنتائج ضد المصالح الأمريكية، فقد كشف عدد من الخبراء الذين شاركوا في جلسات الاستماع التي عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم الأول من شباط/فبراير 2005م عن توجهات مضادة لتوجهات إدارة الرئيس بوش، وأكدت في توصياتها بخصوص وضع (استراتيجيات لإعادة تشكيل السياسة الأمريكية في العراق والشرق الأوسط) على ضرورة تغيير سياسات هذه الإدارة وابتعادها عن الحديث عن الإصلاح السياسي والديمقراطية في الشرق الأوسط، وقد كان من بين المتحدثين (انتوني كوردسمان) الذي أشار إلى أن "وضع استراتيجية يعني أنه يتوجب علينا أن نعيد تقدير، ونعيد بناء موقفنا برمته في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، وأن نعيد هيكلة سياستنا الأمنية ومركزنا الإقليميين في منطقة تضم نحو ستين بالمائة من احتياطيات النفط المؤكد[48]، وأضاف "سيكون مفيداً لنا بدرجة هائلة إذا ما استطاعت حكومتنا الإدارة والكونغرس، أن تكون أبعد حذراً بكثير بشأن الحديث عن إصلاح سياسي وديمقراطي بأساليب يستخدمها أعداؤنا ليقولوا إننا نسعى لإسقاط حكومات في المنطقة وفرض زعماء نريدهم نحن"[49].

وعليه فقد فرضت هذه الآراء وغيرها الكثير على إدارة الرئيس بوش قناعات جديدة تصب في اتجاه تقليل النتائج السلبية لتطبيقات مبدأ محاربة الطغيان والأضرار التي لحقت بالمصالح الأمريكية من جرائه ويبدو صحيحاً ما رآه البعض من خضوع التطور الديمقراطي في المنطقة للعبة الضغط المتبادل بين الحكومات العربية والولايات المتحدة[50]، وبهذا المعنى ستظل السياسة الأمريكية ساعية بحذر إلى دعم الإصلاحات السياسية وتقليص وضعية الأوتوقراطية والطغيان وعلى وفق حسابات تأخذ بنظر الاعتبار عدم إلحاق الضرر بمصالحها الحيوية.

خاتمة:

يتضح مما سبق أن أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001م والحرب على الإرهاب قد أحدثت ثورة في التفكير حول منظومة سياسات الأمن القومي الأمريكي، وولدت نظريات جديدة، واستحدثت أجهزة جديدة وأنماطاً جديدة في العمل وفي علاقات القوى بين الأجهزة.

وفي الوقت الذي تأثرت فيه الاستراتيجية وقامت كرد فعل على الإرهاب، إلا أنها حين تعرضت للواقع نزلت على الكثير من مقتضياته الداخلية والدولية، إذ تعرضت هذه الاستراتيجية للتفسير والإضافة والتأويل طبقاً للمتغيرات الجديدة، واتسمت في بعض جوانبها بقدر من الثبات وفي بعضها الآخر بقدر من الديناميكية. وإن هناك جانباً كبيراً مما يتسم بالديناميكية في مفهوم الأمن القومي قد تعرض للتغيير على أثر الاحتلال غير الشرعي للعراق وتصاعد الخسائر العسكرية والاقتصادية الأمريكية. إلا أنه لا يمكن القول بأن التحولات التي تشهدها استراتيجية إدارة بوش بشأن الأمن القومي في الفترة الثانية تخرج على الاستراتيجية التي وضعت بعد 11 أيلول/سبتمبر، وإن كانت تمثل تغييراً في الاستراتيجيات المرحلية والخطط الموضوعة لتنفيذ الاستراتيجية الأكبر.

كما يلاحظ أنه سيكون هناك قدر من الازدواجية بين تبني مبادئ الفترة الأولى ومستجدات الفترة الثانية، فبينما تتطور وزارة الدفاع على أسس وعقائد الفترة الأولى،

فأن وزارة الخارجية تطبق مفاهيمها الجديدة. وفي الفترة الثانية تراجع نفوذ العسكريين في القرار السياسي، بينما كان قد تم عسكرة القرار السياسي في الفترة الأولى بالنظر إلى العلاقة الخاصة لوزير الدفاع رامسفيلد بالرئيس بوش، وبالنظر إلى ظروف الحرب على الإرهاب، أما في الفترة الثانية فأن الفكر العسكري يتطور في إطار نظرية الاستباق بينما التفكير السياسي لوزارة الخارجية يتطور لمصلحة العودة إلى قواعد وأنماط العلاقات الدولية المستقرة كما تعكسها المنظمات الدولية وعلاقات الأحلاف.

وأخيراً، يمكن تصور أنه في الأمد القصير سوف تتبنى الإدارة سياسات بين الاستمرارية والتغيير، أي أن الإدارة لن تتخلى عن السياسات والمفاهيم التي طرحتها بعد 11أيلول/سبتمبر وحرب العراق بخصوص الحروب الاستباقية ومبادرة الإصلاح السياسي والديمقراطية مع استمرار تفوق ــ وليس انفراد ــ الدور الأمريكي في صياغة القرارات الدولية.

ويمكن طرح ثلاثة احتمالات للتغيير في سياسات الأمن القومي ما بعد إدارة الرئيس بوش:

1) في حالة سيطرة المحافظين من الحزب الجمهوري، سيكون هناك احتمال كبير للاستمرارية في سياسات الأمن القومي الأمريكي، وسيستمر التأكيد القواعد نفسها التي تبنتها إدارة بوش، وهي التفكير في إطار سياسات ما بعد 11 أيلول/سبتمبر، والتغيير ضمن الثورة التي أحدثتها فيما يتعلق بمفاهيم العلاقات الدولية والأمن القومي.

2) في حالة عودة الديمقراطيين، سيكون هناك احتمال كبير للتغيير، وستكون هناك فرصة أوسع للاستفادة من أفكار ما قبل 11 سبتمبر/أيلول في العلاقات الدولية والأمن القومي، لكن القواعد التي تبنتها إدارة بوش لن تغيب، وهي القواعد التي فرضت نفسها على العقل الأمريكي وفكر الأجهزة ومؤسسات الأمن القومي.

3) الاحتمال الثالث أن تسعى إدارة بوش إلى توريط القادمين الجدد في حرب جديدة في فترتها الأخيرة والتعمق أكثر في مسلسل حرب الإرهاب، وذلك من أجل تكريس حالة أمنية ومزاجية يتمكن من خلالها الحزب الجمهوري من البقاء في الحكم، أو أن تحمل المصادفات عملاً إرهابياً جديداً يعيد إحياء أطروحات المحافظين الجدد بشكلها الذي فرض عقب 11 أيلول/سبتمبر مباشرة. ولن تكون نتائج الوضع في العراق بعيدة عن الحسابات في هذه الاحتمالات الثلاثة.

هوامش البحث ومراجعه

1- كاظم هاشم نعمه، الوجيز في الاستراتيجية، شركة أياد للطباعة الفنية، بغداد، 1988م، ص220.

2- ينظر النص الكامل "لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002"، في: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، 2002م، في :

"http://www.ahram.org. eg/ acpss/"

3- المصدر نفسه.

4- شيرين حامد فهمي، توجهات إدارة بوش الثانية.. أخطار وأوهام، شؤون سياسية، موقع إسلام أون لاين، نت، في 2005/2/2م ، ص2 .

"Islamon / in E. net"

5- عاطف الغمري، صناعة الأزمات في العالم العربي، الخليج الإماراتية ، 2007/8/8م في:

"http//www.alkhaleg.co.ae/"

6- Melvyn P. Leefler, Think Again: Bush's Foreign Policy, Foreign Policy, September/October 2004, p. 2.

7- Ibid, P. 4.

8- جوزيف إس.ناي، بعد 11 سبتمبر... أمريكا فقدت قوتها المرنة، قراءة: شيرين حامد فهمي، شؤون سياسية، موقع إسلام أون لاين. نت ، في 2005/9/10م ، ص3 .

"Islam on Line. Net"

9- ينظر: برينو ترتريه، أربعة أعوام لتغيير العالم: إستراتيجية بوش 2005 ــ 2008 ، ترجمة قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، العدد (21) ، السنة (8)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، شتاء، 2005 ، ص8.

"http://www.awu-dam.org / Politic/21/Fkr 21-015.htm"

10- David Aaron (Editor), Three years After: Next steps in the war on Terror, RAND'S Publication Data base, July 2005, P.5

11- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، اجتماع 6 + 2 + 1 رؤية حول التوقيت والأهداف بين العرب وأمريكا في :

"http://www.ahbar alkhaleej.com"

12- المصدر نفسه

13- Thomas Donnelly, The Military we Need, The Defense Requirements of the Bush Doctrine, The American Enterprise Institute Washington, D.C, 2005 , pp. 44-45.

14- ينظر: Kathleen J. Mclnnis, Extended Deterrence:The U.S. Credibility Gap in the Middle East, The Washington Quarterly, Vol. 28, No. 3 , Sumner 2005, p. 3.

15- John Lewis Gaddis, Grand strategy in the second term, Foreign Affairs, vol. 84, No. 1, 2005, p. 5.

16- American Attitudes toward National Security, Foreign Policy, and the waron terror, the security and peace Institute & The Marttila Communications Group, 2005. "http://www. Security Peace. org".

17- Kathleen J. Mclnnis, Op. cit, p. 6.

18- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، المصدر السابق.

19- John Lewis Gaddis, op. cit, p. 8.

20- Joseph S. Nye, US power and strategy after Iraq, Foreign Affairs, vol. 82, NO. 4, July – August 2003, p. 9.

21- جوزيف إس. ناي ، المصدر السابق، ص5 .

22- كريم القاضي، عودة مفهوم القوة الرخوة إلى السياسة الأمريكية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (124) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005، ص2 .

(http://www.ahram.org. eg/acpss/)

23- محمود حيدر، المباني المعرفية السياسية للمحافظين الأمريكيين الجدد : فلسفة التدمير الخلاق ، مجلة الفكر السياسي، العدد 17 ، السنة 5 ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، خريف 2002، ص12 .

24- مارثا كرينشو ، أمريكا والإرهاب ... ستون عاماً في الفشل ، ترجمة شيرين حامد فهمي ، شؤون سياسية، موقع إسلام اون لاين. نت في 2005/7/28م ، ص3 .

"Islamon line. Net".

25- جوزيف إس. ناي ، المصدر السابق، ص7 .

26- شيرين حامد فهمي، توجهات إدارة بوش الثانية .. أخطار وأوهام ، مصدر سابق، ص4 .

27- James Phillips, John C. Helsmanand James Jay Carafano, Countering Iran's Nuclear Challenge, The Heritage Foundation, Policy Researchand , Analysis, 2005, p. 7.

28- Robin Wright, "Iraq Occupation Erodes Bush Doctrin, Washington post staff writer, 28 June 2004, p. 3.

"http://www. Washington Post. com / wp_dyn/ A10539 _ 2004 June 28 ".

29- لمزيد من التفاصيل : ينظر: برينو ترتريه ، أربعة أعوام لتغيير العالم، مصدر سابق، ص7 .

30- عبدالخالق عبدالله ، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، المستقبل العربي، العدد 299 ، بيروت 2004 ، ص20 .

31- David Aaron, op. cit, p.10

32- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، المصدر السابق.

33- مارثا كرينشو، المصدر السابق، ص7 .

34- انظر آراء نخبة من الأكاديميين والباحثين ، في : مراكز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، "الشرق الأوسط في إستراتيجية إدارة جورج بوش"، في: التقرير الإستراتيجي العربي 2004ـ2005م،القاهرة 2005م، ص6ـ8 .

"http: // www.ahram.org. eg/acpss/"

35- John Lewis Gaddis, op. cit. p. 3.
36- Francis Fu kuyama, "The Bush Doctrine, Before and After , Financial time, 11 October 2005, p. 3.
"http://www. Sais _ Jhu-edu/insider / Pdf/2005 - articles / fukuyama - ft - 101/105 - pdf".

37- أحمد إبراهيم محمود ، تخصيب اليورانيوم ... قفزة للمجهول في الأزمة الإيرانية، ملف الأهرام الإستراتيجي ، العدد (137) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2006 ، ص4 . وينظر كذلك :
Paul Rogers. Iran: Consequences of a war, Exford Research Group , February 2006. p. 6.

38- Conn Hallinan, who's Next – Iran & Syria ?, Foreign Policy in Focus, International Relations Center, 3 November 2005, p. 9.
"http://www. Fpif. org / Fpiftxt/ 2920".

39- Jennifer L. Windsor, Promating Democratization can combat Terrorism , The Washington Quarterly, vol. 26, No. 3. Summer 2003, P. 4.

40- Steven Radelet, Think Again : U.S. Foreign Aids, Foreign Policy , February 2005, p. 2.

41- Jennifer L. Windsor , op. cit. p. 6.

42- محمد جمال عرفة ، شرق أوسط منزوع الديمقراطية ومجرد من المقاومة ! ، شؤون سياسية ، موقع إسلام أون لاين . نت ، في 23 يوليو 2006م، ص3-4 ..". "Islam on line . Net

43- عبدالخالق عبدالله ، المصدر السابق، ص13.

44- السيد زهره، رايس مهووسة بحلم تدمير الدول العربية، أخبار الخليج البحرينية، 2006/7/30م.
"http: //www. Akhbar. Alkhaieej. Com"

45- المصدر نفسه.

46- المصدر نفسه.

47- محمد جمال عرفة ، المصدر السابق، ص403 .

48- انتوني كوردسمان ، نحو إستراتيجية أمريكية فعالة في العراق، المستقبل العربي، العدد (313) ، بيروت 2005 ، ص34-35 .

49- المصدر نفسه.

50- أحمد عطا ، فرنسا شريك أساس في الشرق الأوسط الجديد ، شؤون سياسية ، موقع إسلام أون لاين ، نت ، في 2006/8/8م ، ص5 .